**تقديم**

**حزب النهضة**

**لاقتراحات حزب النهضة بخصوص النموذج التنموي**

في خضم التحولات التي تشهدها البلاد، وضع الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة للبرلمان أكتوبر 2018، النخبة السياسية الوطنية من جهة والقوى الحية من جهة أخرى بصفة خاصة ومكونات الشعب المغربي بصفة عامة أمام تمرين فريد.

بوضعه هدفا للتمرين من خلال إقرار عملية لصياغة نموذج تنموي جديد وبوضعه إطارا منفتحا لحدود التفكير، يكون الخطاب الملكي يدعو للتفاعل مع المستجدات الحاصلة على جميع الأصعدة، أكانت جيوسياسية أو مجتمعية، مع ما تتطلبه من جرأة للتكيف والتأقلم معها دون فقدان الصلة مع سيرورة التحولات التي عرفها المغرب في الحقبة المعاصرة.

وبتمعننا أكثر لمعادلة التمرين، نستنتج من وجهة نظرنا أنه يتعلق بوضع تصور لنموذج تنموي مستلهم من مقومات الأمة المغربية ومنفتح على المستقبل.

انطلاقا مما سبق، نعتبر في حزب النهضة أن مهمتنا كأحزاب سياسية في المرحلة الراهنة تتمثل بالضبط في طرح تصوراتنا لذلك النموذج التنموي.

**في مغرب اليوم**

في الوقت الذي تعيش فيه فئات عريضة من المغاربة على عتبة الفقر حتى لم يعد وجود للطبقة الوسطى المندحرة نحو الأسفل، وفي الوقت الذي تضيع فيه أجيال من الشباب العاطل المكون والمثقف وتهدر هكذا طاقات هائلة، وفي الوقت الذي تنتج مدارسنا الرتابة ويصعب على نظامنا الصحي التكفل بمرضانا ويظل القطاع الإنتاجي هش وضعيف وتنزف ثرواتنا الطبيعية وتتعمق الفوارق الجهوية، في ذلك الوقت وأمام هذه الرهانات والتحديات، نظن أنه لا مجال لإضاعة الوقت أكثر لمباشرة أوراش التنمية.

في الوقت الذي يعرف العالم تحولات عميقة بحثا عن مكامن ازدهار جديدة وتأقلم مع واقع العولمة باعتبارها الخط الإيديولوجي المؤدي إلى تلك الغاية بالنسبة لدول الشمال، وفي الوقت التي انخرطت عدد من دول الجنوب في مشاريع للاستفادة من هذه التحولات ومن ظاهرة إعادة توزيع مراكز الإنتاج، في هذا الوقت وأمام هذه الرهانات والتحديات والسرعة الفائقة التي يسير على وثيرتها العالم، هل لنا أن نضيع الوقت؟

إننا نعتقد راسخين أنه لم يعد هناك مجالا لإضاعة مزيد من الوقت وإلا سنرهن مستقبل الأجيال القادمة بشكل رهيب، كما نعتقد راسخين أن المغرب يتوفر على المؤهلات الكفيلة بمساعدته على رفع كل هذه الرهانات وهذه التحديات وأن المغاربة يتوفرون على طاقات هائلة للانخراط في مشروع من هذا الحجم إذا ما توفرت شروط التعبئة الوطنية الشاملة.

هناك من يقول بأن المغرب بلد فقير. الموضوع يستحق التمعن، الدراسة والتحليل لما نرى كيف تتكون الثروات في حضنه. ولكن، لنفترض أن المغرب حقيقة بلد فقير، فهو كذلك لأنه لا يتوفر لا على بترول ولا على مناجم الماس والذهب والموارد الطبيعية المنتجة للثروة. ولنتساءل كم هي الدول المتقدمة التي تتوفر على موارد من هذا النوع ومع ذلك شقت طريقها نحو التقدم ورفاه مواطنيها متكئة على أكبر الخيرات منحها الله سبحانه وتعالى، خيرات العنصر البشري.

وفي هذا المضمار، يمكن الجزم بأن المغرب يتوفر على نوعية خاصة من الموارد البشرية، عصارة تاريخ غني بالتلاقحات الثقافية وبالإبداعات الأدبية وبالانتاجات الفكرية، ترسخت على إثرها القيم الفريدة التي نمتاز بها، تلك القيم الموروثة عن امتزاج الأمازيغي بالعربي بالإفريقي بالأندلسي. من هنا ورثنا قابليتنا على الانفتاح على الغير وطبيعتنا السمحة والمتضامنة والمبدعة.

وإذا كان تاريخ المغرب غني بغنى لا ندركه لغياب مبادرات التنقيب عنه والتعريف به، فان التهميش الذي يطال الثقافة المغربية بجميع روافدها "**وان كان الجانب الأمازيغي والإفريقي أكثر تهميشا**"، من شأنه أن يخلف آثارا وخيمة على الهوية المغربية، وقد أصبحنا ندرك إننا نتحول إلى شرقيين أو غربيين وننسى أننا قبل كل شيء مغاربة.

إن تدعيم الشخصية والهوية المغربية، ليس من منطلق القومية العصبية ولكن من زاوية إنتاج الإنسان المتكامل مع نفسه، إن هذا التدعيم يمر بالأساس من إعادة الاعتبار للثقافة المغربية وللمثقفين المغاربة. فرغم تاريخنا الطويل واختلاطنا بعدة حضارات، كيف يمكن أن نقبل أن نكون لا نتوفر على ذاكرة وأن عددا من الانتاجات التي أبدعها أجدادنا تندثر وتضمحل في الوقت الذي تتعبأ الانسانية للحفاظ على الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض؟

كم من عالم ومثقف ومبدع مغربي تتعرض له الكتب المدرسية وكم من انتاجات تفحل بها ؟ إن مدرستنا التي تضطلع مبدئيا بتكوين العنصر المغربي لم تعد تقوم في الواقع بذلك ما دامت محكومة بالتوافق. وحيث أن التوافق لا يمكن أن يحصل إلا على الحد الأدنى الذي يجمع، فان مدرستنا لا تنتج سوى الحد الأدنى من التكوين والتربية. وبالتالي، إذا كنا فعلا نريد مدرسة فاعلة ومنتجة، فيجب فتح مجال التنافس والتقارع في الأفكار وفي البرامج وفي الأوراش بحثا عن الحد الأقصى القادر على تنشئة عنصر بشري من شكل آخر، قادر على التأقلم مع الحداثة مع الحفاظ على هويته ومهيأ للعمل والإنتاج.

وإذا كانت التنمية هي الهدف السامي الذي نسعى وراءه، فهي في العمق تعني أننا نتطلع انطلاقا من قيمنا ومن مبادئنا إلى مغرب تسود العدالة الاجتماعية والرفاه، مما يعني أيضا أننا نروم خلق ثروات قابلة للتوزيع لبلوغ العدالة الاجتماعية والرفاه، وحيث أن الخلية الرئيسية لإنتاج تلك الثروة هي المقاولة، فلا مناص من الاهتمام بها في إطار إستراتيجية عملية لتمكينها من الظروف الكفيلة بجعلها حقيقة مركزا لخلق الثروة.

**توافق وطني مبهم**

شكل دستور 2011 بالفعل منعطفا أساسيا في التاريخ السياسي المغربي، كما كان منعطفا لأنه أعلن آنذاك عن تدشين حقبة جديدة، من مهامها تحديد معالم الحقل السياسي في المغرب، وتحديد أدوار الفاعلين فيه من جهة، ومن جهة أخرى تهيئ الظروف المواتية للمرور إلى التداول على السلطة يكرس نظاما ديمقراطيا حقيقيا تلعب فيه المؤسسات الممثلة دورا رئيسيا، كما تحترم فيه القواعد والقوانين في إطار ما سمي بدولة الحق والقانون، وتعتمد فيه المنافسة الحزبية للوصول إلى مراكز القرار عبر الاحتكام إلى الشعب.

وإذا كان ذلك هو جوهر التعاقد بين مختلف المؤسسات، فان الأحداث الموالية أبانت على أن المغاربة لم يهيئوا بما فيه الكفاية لاستيعاب المرحلة بخصوصياتها، بل على العكس من ذلك قدم لهم العقد وكأنه بمثابة الوسيلة الناجعة، الوحيدة والمثلى لمعالجة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها البلاد. وإذا كان المغاربة قد وضعوا في الحدث جانبا كبيرا من آمالهم لتحسين وضعيتهم السياسية عبر إدخال مفهوم الحكم الشعبي إلى الممارسة السياسية في المغرب، فقد علقوا عليها قبل ذلك تطلعات عريضة وانتظروا منها تحسين وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى عدم استيعاب الشعب لماهية وفلسفة العقد الذي جاء به دستور 2011، لم تستغل الفرص الممنوحة لإدخال المفاهيم التي من شأنها أن تبشر بدخول المغرب عهد التدريب والتمرين على الآليات الديمقراطية. من ذلك أن تكوين الحكومة المنبثقة عن صناديق الاقتراع لم يخضع منذ البداية إلى المعايير المتعامل بها ديمقراطيا عن طريق الاتفاق على برنامج حكومي يكون بمثابة الحد الأدنى للتوافق بين مكوناتها السياسية حول الإصلاحات المزعوم إدخالها واقتصر الأمر على توزيع الحقائب الوزارية لممارسة السلطة.

ومهما يكن من أمر، تبقى الملاحظة الأساسية بالنسبة لهذه المرحلة هي أن أداء وحصيلة الحكومة بطبعتها والزخم السياسي الذي جاءت فيه أو الذي رافقها لم يستفد من تقييم أية جهة، وهي الظاهرة –غياب الإنتاج الفكري الذي يساعد على استيعاب المرحلة- التي ميزت كل هذه الظرفية. كما غاب أي نقد ذاتي كان سيسمح وجوبا باستخلاص الدروس والعبر ويجعل المغرب يستفيد من هذه المرحلة التي سوف تترك آثارها على الحقل السياسي بوضوح. هذه الآثار يمكن تلخيصها كالأتي:

* غياب الاجتهاد الفكري وتقليص فضاءات النقاش والحوار والتحليل.
* تصاعد الانتهازية والصراعات داخل الأحزاب السياسية المكونة للأغلبية الحكومية.
* بروز جنون السلطة عند مجموعة من الشخصيات السياسية مع التنكر لكل المبادئ والقيم.
* الابتعاد عن الشعب الذي لم يحض بأي اهتمام سواء للتفاعل مع انشغالاته أو لتنويره على العمل الحكومي وعلى الصعوبات التي تواجهه.
* التناقضات الجوهرية في التحالفات الحزبية، سواء كانت إستراتيجية أو ظرفية.

ومن الانعكاسات الأساسية لهذه الآثار على المستوى السياسي هناك:

* عدم تطبيق البرامج الحزبية إذا وجدت في الأصل أو على الأقل استحضار التوجهات الإيديولوجية عند المساهمة في صنع القرار أو تطبيقه.
* العمل على تلميع صورة المشاركين في الحكومة بشكل شخصي عوض تحسينها داخل الأحزاب وأمام المواطنين.
* ابتعاد النخب السياسية عن التنظيم الحزبي وابتعاد هذا الأخير بسبب هشاشته عن القواعد وابتعاد هذه القواعد بسبب اندثارها عن الجماهير.

في ظل المرتكزات التي شخصناها مسبقا وفي مقابل الخلل الذي عرفه الحقل السياسي، فالملك من خلال أسلوبه الخاص وبحماس وحيوية شخصه، أعطت النخب السياسية الصورة وكأنها تقرأ الواقع وتتفاعل معه حسب معايير تقليدية. الشيء الذي خلق نوعا من الارتباك لدى هذه النخب، كانت نتيجته أداء بسرعتين وتخلف لهذه النخب التي عوض أن تحتفظ وتعمق تأثيرها داخل المجتمع، تركت المؤسسة الملكية في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إلى حد تعالت فيه أصوات داخل الأحزاب ومن خارجها تعتبر هذه المواجهة تضييقا على العمل الحكومي وسحبا للأضواء منه، فيما جاءت أصوات أخرى لتبرير هذا التوجه من منطلق ضعف الحكومة وعدم قدرتها على مواكبة أسلوب الملك ولا على التواصل مع الشعب.

في المقابل، أعطى الملك إشارات مهمة وواضحة تصب في مجملها في اتجاه التعبير عن أسلوبه الخاص وإرادته في الانفتاح على المشهد السياسي: احترام قواعد اللعبة الديمقراطية بما في ذلك مواعيد الانتخابات، الحرص على شفافية ومصداقية الاقتراعات الانتخابية، المكانة التي أعطيت للمرأة لاحتلال مناصب المسؤولية، القبول بإعطاء ملفات حساسة كانت فيما قبل من المجالات الخاصة للملك إلى الحكومة. كملف التعيين في المناصب السامية، ملف المرأة وملف الانتخابات.

الغريب في الأمر أن كل هذه الاشارات، رغم أهميتها وطابعها الثوري في بعض الأحيان، وبغض النظر عن الاحتفالية التي تستقبل بها في حينه، فانها سرعان ما تذوب أمام طغيان المفاهيم التقليدية على طرق التفكير لدى الفاعلين بمختلف شرائبهم والتي تعبر عن عدم استيعاب المجتمع بمكوناته الأساسية، السياسية منها والثقافية للمرحلة الراهنة.

**الرسالة الشعبية**

في هذه الأجواء، جاءت الانتخابات التشريعية ليوم 07 أكتوبر 2016، وكان أكبر رهانها مبدئيا هو مدى شفافيتها ومصداقيتها، وكذا مدى تطور الوعي السياسي لدينا.

وإذا حاولت الحكومة وقتها إضفاء صورة تترجم رغبة مكوناتها الأساسية على تدشين العمل بمبدأ المحاسبة كعنصر أساسي في الفلسفة الديمقراطية، فهي عجزت على خلق الشروط الملائمة لتنظيم نقاش وطني واسع حوله ولم تستطع تعبئة وسائلها التواصلية مع المجتمع لتحسيس المغاربة بدورهم المحاسباتي والعمل على تربيتهم على هذا النهج الديمقراطي.

ومنذ بداية العمل بنظام الاقتراع الحالي، شخص العجز الذي تعاني منه الأحزاب لعدم قدرتها على توقع ما يستقبل من أحداث ولو على المدى القريب، وما تم خلقه في المشهد السياسي من مظاهر غريبة، خاصة الحروب الداخلية التي أخذت لها مسرحا الأحزاب السياسية للظفر برأس اللائحة، في الوقت الذي غاب فيه أي نقاش سياسي حول البرامج الانتخابية لانعدامها أصلا وتشجيع ترشيح الأعيان على حساب المناضلين.

في ظل هذه الأجواء، عبر الشعب عن إرادته واتسم الاستحقاق باعتراف مجمل التنظيمات السياسية، بنوع من الشفافية، وجاءت نتائج هذه الإرادة الشعبية متناقضة مع ضعف ما حققته الحكومة السابقة من حصيلة ولا على مستوى المشاركة التي لم تتعد 50 بالمائة إلا بالقليل ولا على مستوى التركيبة السياسية التي أفرزها الاقتراع حيث لم يتمكن أي حزب من الحصول على نتائج كافية تؤهله للعب الدور الطلائعي.

هكذا، فقد كان تشكيل الحكومة، مرحلة انتكس فيها العمل السياسي الجاد وضرب فيها العمل الحزبي في العمق بحيث اقتصرت المفاوضات مرة أخرى على عدد وطبيعة الحقائب التي سوف يحصل عليها كل حزب بعيدا عن البرامج السياسية وحتى التوجهات. كما أصبحت الأغلبية العددية المشكلة للحكومة وطبيعتها غير المتجانسة شيئا ثانويا. بالإضافة إلى أن الأجهزة الاستشارية منها والتقريرية الحزبية استعملت كأدوات لإضفاء الشرعية والمصداقية على هذه الاتفاقات. التي ستظهر الأيام أنها غير ملزمة لا لمنسق هذه الأغلبية ولا لأطرافها المتناقضة. أكثر من ذلك، لم يتهاون ممثلو الأحزاب داخل الحكومة لإضفاء على هذه الأخيرة الشرعية التي تفتقدها، محاولين إقناع الرأي العام الوطني بطابعها السياسي، والحقيقة أن الكل مقتنع بالعكس مما خلف فقدان هؤلاء لأية مصداقية لدى هذا الرأي العام.

وفيما تبين بالملموس وعلى أرض الواقع الضعف الرهيب الذي أصبحت عليه المؤسسات الدستورية من حكومة وبرلمان والذي يؤكد الحالة التي أصبحت عليها الأحزاب السياسية وتتمثل في:

* ضعف الرؤيا، حيث اعتمد مرة أخرى نظام الاقتراع باللائحة مخلفا مرة أخرى صراعات داخلية أججها لجوء الأحزاب إلى ترشيح الأعيان المتجولين بينها، وكذا الأمر بالنسبة لمبدأ التحالفات حيث جميع الأحزاب أنها ستنبني بعد الانتخابات.
* غياب البرامج الانتخابية القادرة على تعبئة فئات الشعب حولها والقابلة أن تكون عقدة بين الناخبين ومنتخبيهم.
* الاستمرار في العاهات التي تشوه المشهد السياسي من شراء الذمم.
* ضعف الحملات الانتخابية التي لم تبرز فيها القواعد الحزبية.
* تفجر التحالفات التقليدية على ظهر الأطماع البدائية والمعلنة للانقضاض على مناصب المسؤولية بأي ثمن.

موازاة مع هذه التحولات التي طبعت المجال السياسي الوطني، برزت إلى السطح ظواهر في المجتمع ذات أبعاد مقلقة للغاية:

* بروز سلوكات غريبة في أوساط المجتمع، وصفت بالبعيدة عن الشخصية المغربية الموروثة عبر التاريخ أدت إلى اختلال في القيم والمبادئ وطغيان المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.
* انسداد الآفاق مع فقدان الثقة في المؤسسات وفي المستقبل والقلق المترتب عنه.
* تعميق الهوة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي الذي لم يعد يوظف لخدمة المصلحة العامة.
* تبديد روح المواطنة وروح الانتماء إلى الوطن التي ظهرت بجلاء عند بعض سكان الأقاليم الجنوبية اللذين لم يحضوا بالاهتمام الكافي من قبل القوى السياسية في تنظيمهم وتأطيرهم، كما ظهرت عبر توسيع ظاهرة الرغبة في الهجرة إلى الخارج في أوساط الفئات الشعبية سواء كانت متعلمة أم لا، ولو أن في هذا المجال برزت أكثر ظاهرة الهجرة السرية لما تحمله في طياتها من يأس بشري.
* التهميش الذي طال المجال الثقافي مع ما يترتب عنه من اهتزاز في الشخصية المغربية.
* إفلاس النظام التعليمي.

***وضع المغرب من التحولات الدولية***

عرف العقدين الأخيرين، تحولات عميقة والتي انطلقت مع الثورة التكنولوجية والإعلامية. وإذا كان هذا الحدث قد اعتبر مؤشرا لانتصار النظام الرأسمالي الذي وجد في ضالته لإبراز هيمنته على العالم مع فرض فلسفته وتصوراته، فهو لم يعطي الدليل القاطع على فشل المثل الاشتراكي. ذلك أن الإنسانية لم تستطع بعد الجزم ما إذا كان الأمر يتعلق بفشل الفكر الاشتراكي برمته أم أنه يتعلق فقط بفشل تجربة معينة من هذا الفكر.

وأهم الانعكاسات التي أفرزها هذا الوضع، تكمن بالخصوص في بروز وتنامي سلوكات إنسانية مطبوعة بالفردانية والإيمان المتزايد بالماديات والتقوقع واللجوء إلى المعتقدات والأطروحات القومية. هذه التحولات التي طرأت على السلوكات لم تعد تسعف معها أدوات التحليل التقليدية في ضبط أثرها على الفرد بشكل علمي لمحاولة رصد نزوعاته الطبيعية وفق انتمائه الاجتماعي، وبمحاولة التنيأ برغباته وتطلعاته وطموحاته في أفق صياغة المشروع السياسي الذي يوافقه. إن صعوبة وتعقيد هذه التحولات خلقت أزمة حقيقية في الفكر الإنساني وعجزا عن استلهام أفقها، رغم السيل الكبير للانتاجات الفكرية وتنوعها ورغم الثورة المعرفية ورغم التطور الهائل لوسائل وتقنيات التواصل.

على ضوء كل هذه المعطيات وكل هذه التناقضات التي تحملها، يبدو جليا أن العالم سيعرف تحولات مهمة وتموقعات جديدة أساسية في العشريات القادمة نحو توازنات عالمية جديدة.

إن التحولات المنتظرة، بقدر ما تستشرف قدومها، بقدر ما يستحيل معرفة طبيعتها وعمقها بالنظر إلى تعقدات ديناميتها والى طبيعتها غير المحكمة والشبه عفوية. كما تظل التناقضات التي تؤدي لها الليبرالية الجديدة وما تحمله في طياتها العولمة من مصالح اقتصادية، والهيمنة التي تشن على جميع المستويات ستفضي لا محال إلى بوادر أزموية للنظام الرأسمالي، حيث يبقى التساؤل هل سيستطيع هذا النظام إدخال الإصلاحات اللازمة على نفسها لجعله أكثر حساسية بالقيم الإنسانية أم أن التناقضات ستفضي إلى احتضاره بفعل ظهور موازين قوى جديدة وبروز أفكار إنسانية بديلة.

في إطار هذه التحولات، أصبح من المؤكد أن التجمعات الجهوية التي يعرفها العالم سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية ستفضي إلى بروز قوى اقتصادية تتطلع لمنافسة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يكتنف الغموض مصير روسيا من هذه التحولات.

داخل هذا المشهد المطبوع بمحاولات التكتل، تضل القارة الإفريقية والعالم الإسلامي على هامش هذه الدينامية وتكتفيان في أحسن الأحوال بدور المشاهد الذي يتابع ما يجري وفي أسوئها بدور النموذج الذي تختبر عليه الآليات الجديدة. ولا شك أن عجز هذه الدول للدخول في دينامية جزئية أو كلية للتكتل ترجع لضعف الشرعية لدي بعض أنظمتها أو لأوضاع صراعية داخلية في غالب الحال ذات طابع اثني أو عرقي وعموما لأوضاع اقتصادية واجتماعية متأزمة.

فعلى مستوى العالم الإسلامي الذي يمتلك ثروات طبيعية مهمة، فلم تستطع الأقطار المكونة له بلورة تقارب اقتصادي تكاملي يمكن من وضع الحجر الأساسي لأي تقارب سياسي، ويبقى حلم شعوبها هو هذا الاتحاد المنقذ المبني حول المقومات الثقافية والدينية والتاريخية والجغرافية المشتركة. وما يغذي التقوقع الناتج عن هذه الوضعية الهجمة الشرسة التي يتعرض لها الإسلام من طرف الدوائر المنادية بصراع الحضارات، ناهيك عن الحنين إلى العهود الحضارية للأمة الإسلامية.

ولا شك أن مشروع بناء المغرب العربي لا ينجو من هذا المنطق، حيث أن المشروع يظل خطابا وحلما دون أي امتداد واقعي رغم طابعه الاستراتيجي في الخطابات. فبغض النظر عن العراقيل التي يبدو أنها تقف في وجه بلورة هذا المشروع، تظل أهم أسباب عدم خروجه لحيز الوجود المسارات المختلفة للأنظمة السياسية وطبيعتها المختلفة وغياب الحافز المحرك لجعل هذا التكتل ضرورة مصيرية لا محيد عنها.

أما على مستوى القارة الإفريقية، هناك تجارب تستحق الإشارة، خاصة في المحيط القريب للمغرب. فدول غرب إفريقيا بالخصوص، دخلت بدرجات متفاوتة تجارب ديمقراطية وعرفت انفراجا سياسيا متقارب مع ما يعيشه المغرب. ومن جهة أخرى فهذه الدول تتوفر على واجهة أطلسية شاسعة تزخر بثروات بحرية مهمة، كما أنها تتوفر على اقتصاديات متكاملة وساكنة متقاربة وليس بينها نزاع أو منافسة. كل هذه المقومات يمكن أن تشكل أساسا لإطار مشترك للتعاون من أجل تنمية مشتركة.

**القضايا الوطنية الكبرى**

تعتبر مسألة استكمال الوحدة الترابية لبلادنا والحفاظ عليها أولى الأولويات. إلا أن التطور الذي عرفه العالم وكذا تدبير الملف خلقت تعقيدات إضافية لا فيما يخص أقاليمنا الجنوبية ولا فيما يخص استرجاع سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، رغم كل المعطيات الجغرافية منها التاريخية والقانونية تؤكد شرعية قضيتنا.وقد كان الإجماع الوطني الحاصل حول هذه القضية يشكل مركز قوة الملف، في ظل معطيات جيوستراتيجية معقدة ومتغيرة، حيث ظل الإجماع الصخرة التي تتحطم عليها أطماع خصوم وحدتنا الترابية وقضيتنا الوطنية الأولى.

بصفة عامة، أصبح لزاما خلق جوا من التعبئة الشعبية حول القيم الوطنية المثلى لمواجهة التحديات الكبيرة والمتعددة التي تعترض البلاد والتي تستدعي تضحيات جسام جسامة هذه التحديات. لقد أظهر الشعب المغربي أكثر من مرة قدرته واستعداده للتعبئة الشاملة ليكون حاضرا في المواعيد التاريخية. وحتى نقتصر على التاريخ المعاصر، يمكن استحضار التجاوب الكبير للمغاربة لاسترداد استقلالهم ولاسترجاع الصحراء عبر ملحمة المسيرة الخضراء، كما يمكن استحضار قافلة التضامن التي دشنها الملك محمد السادس والتي أبان فيها المغاربة عن حسهم الوطني المتميز والنبيل للمشاركة المكثفة في كل المبادرات الوطنية الكفيلة بالدفع بالبلاد إلى الأمام، وإن واجه هذا الورش التضامني الوطني بنوع من الفتور من قبل المؤسسات التأطيرية التي يرجع لها دور التعبئة ودور ترسيخ القيم التي سعت من أجهلها الحملة الوطنية للتضامن.

**أولويات مشروع التنمية**

إن رصيدنا الثقافي المتنوع والغني بروافده العربية والأمازيغية والإفريقية والأندلسية يميز المغرب، الذي استطاع عبر الحقب التاريخية أن يبرهن على انفتاحه على الحداثة ويطور آلياته الخاصة للتكيف مع المؤثرات الحضارية الأخرى مع الحفاظ على ثقافته المتميزة بتنوعها. على مر التاريخ، وكلما دخل في علاقة مع حضارات أخرى، استطاع المغرب أن يغني ويغذي ثقافته دون المس بمقوماتها وبجذورها، وإذا كانت هذه الخصوصيات تميز الشعب المغربي عن باقي الشعوب، فلا شك أن المثقفين والمفكرين والفنانين المغاربة لعبوا دورا رئيسيا في تمظهرها في الأوقات الحرجة من تاريخ البلاد، للتعبير عن المشاعر الشعبية والتأثير في اتجاه خلق جو التعبئة الوطنية المنشودة.

لقد أصبح من الضروري أن تحضي ثقافتنا بالاهتمام اللازم واللامشروط لمواجهة التحديات الخارجية وللعب دورها في تحريك مجتمعنا بشكل واعي ومتحمس. ولا يمكن في هذا الباب إلا أن نشير إلى دور المهنيين في تأهيل هذه الثقافة الوطنية مع ضرورة وضع الوسائل الكافية في خدمتهم للقيام بهذه المهمة. كما أن الانتاجات الثقافية التي تهدف الحفاظ على ذاكرتنا الجماعية والحفاظ على مقوماتنا التاريخية والمتعددة الأشكال يجب أن تحضي بإعادة الاعتبار.

يشكل الدين الإسلامي الحنيف ركيزة أساسية ومكمن القوة في الهوية المغربية، وتعاليمه التي ترمي إلى الخضوع للمشيئة الإلهية لا تمنع بأي حال من الأحوال من بذل الجهود والاجتهاد لتحقيق الرخاء المادي والروحي للإنسان. من هذه الزاوية، يمكن اعتبار الدين الإسلامي مصدرا فلسفيا، نستلهم منه القيم والتعاليم التي تنظم حياتنا داخل المجتمع بتبني الإنتاجية والمجهود في خدمة الجماعة. وعلى هذا الأساس، فان هذه القيم تنعكس مبدئيا في جميع سكناتنا وحركاتنا وتحدد سلوكنا.

إن مفهوم اللائكية كما هو متعارف عليه في المجتمعات الغربية لن يجد له صدى داخل مجتمع إسلامي كالمغرب، الذي اختار المذهب المالكي. ذلك أن الفصل بين الروحانيات والتي يختص بها الفقه والماديات التي تحددها السياسة مكتسب لهذا المجتمع وأي تضارب بينهما جد مستبعد بفعل وظيفة الملك الذي يشغل رئاسة الدولة وإمارة المؤمنين.

واعتبارا أن الإسلام يكرم الإنسان ودين وسطية ينبذ كل أشكال التطرف وكافة أشكال الإسراف المؤدي للانحلال، فلا يمكن بأي حال من الأحوال استعماله لأغراض مادية ولا يمكن أن يخضع لاستعمالات منفعية. وإذا كان الدين الإسلامي أداة للتحفيز والتعبئة نحو ما يكرم الإنسان ويساهم في تخليق المجتمع، فان أي استغلال انتهازي له يؤدي بالضرورة للاستقالة الجماعية كما يمكن أن يخلق انشقاقا داخل المجتمع.

وتبقى المساواة إحدى القيم الأساسية للدين الإسلامي. ذلك أن تعاليمه لا تحتوي على ما يمكن أن يفسر على أن المرأة تحتل موقعا أدنى من الرجل، بل على العكس، لم يعرف التاريخ دينا كرم المرأة مثل الدين الإسلامي، ولو لا التفسيرات الضيقة والتأويلات الانتهازية، لكان من الممكن أن تكون المجتمعات الإسلامية قدوة ومثالا يحتدى بها من هذه الناحية.

إن المرأة تلعب أدوارا حيوية داخل المجتمع، ففضلا عن قدرتها الإنجابية الطبيعية ودورها المحوري في الاستقرار الأسري، فهي تشكل الحلقة التي تسمح باسمرار وديمومة التقاليد والعادات بين الأجيال، التي هي جزء من هويتنا، كما تشكل الأداة الرئيسية لإعداد الأجيال القادمة والتحضير للمستقبل.

ولتتمكن المرأة من لعب هذه الأدوار بشكل جيد يسمح للبلاد برفع رهانات التنمية، يبقى إعداد المرأة وحصولها على المساواة التي ترجع لها من باب الحق وإدماجها في هذه العملية شرطا لابد منه لتتمكن من الالتحاق بالرجل لخلق التعبئة الوطنية المنشودة.

**تحقيق التعبئة الوطنية**

إذا كانت التعبئة الوطنية عاملا رئيسيا وحاسما لرفع رهانات التنمية، فتحقيقها رهين بإشراك الشعب برمته في تحديد أولويات المرحلة وتراتبيتها، وتحديد هندسة الأوراش ومراقبة التدخلات. ولا يمكن إشراك الشعب بدون تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات التأطيرية الشعبية والتي يجب أن تتمتع باستقلالية كل واحدة منها عن الأخرى وأن تتميز بالقدرة على لعب دور السلطة المضادة مقابل الأخريات.

فإذا كانت الأحزاب السياسية والنقابات تسمح بتمثيل الشعب والحصول عبر الاستحقاقات الانتخابية العامة على انتدابات للتسيير العمومي، فان الجمعيات والصحافة تلعب، عبر تمثيلية ضمنية، دور سلطة مضادة وموازنة تمكن من مراقبة إضافية للمنتخبين. إلا أن نجاعة هذا الدور الأساسي تبقى مشروطة باستقلالية هذه الجمعيات ووسائل الإعلام عن عالم السياسة ومشروطة كذلك بتبنيها لقواعد التسيير الديمقراطي.

لقد عرف المغرب ارتفاعا هائلا في عدد مكونات المجتمع المدني التي لعبت دورا لا يستهان به في تحريك وتوجيه الشأن العام في المغرب. إلا أن هذه الظاهرة عرفت تناقصا وقصورا مع مرور الوقت، يرجع سببه الرئيسي إلى احتوائه من الجانب السياسي أو عرف بروز ظاهرة الزعامة. ولتتمكن هذه المكونات من لعب دورها بشكل سليم كقوة مدافعة عن مصالح منخرطيها وما يمثلونه كحركات اجتماعية واقتصادية وثقافية وفكرية، وكذلك كقوة اقتراحية تساهم في صياغة الحلول المناسبة، لا مناص من شروع هذه المكونات من الابتعاد عن الأحزاب السياسية من جهة، ومن جهة أخرى تمكينها من الدعم العمومي الكافي لتطوير أداءها وعملها. من هذا المنطلق يمكن للجمعيات أن تشارك في بلورة أوراش التنمية للمساهمة في خلق التعبئة الضرورية حولها.

إن الأهمية التي أصبح يحتلها الإعلام ستميز لا محالة عصرنا، بالسيولة العالية للمعلومات وتعطش الناس لها ولتطورها، وإمكانية الحصول عليها بسهولة وبدون عناء. لقد أصبح للإعلام قوة بالغة وحاسمة في توجيه الرأي العام. وإذا كانت هذه القوة تستعمل كآلية خطيرة، فلازال مع ذلك بعض المهنيين الذين يسعون بكل إخلاص وتجرد من أجل المحافظة على ماهية الصحافة في البحث عن الحقيقة والحفاظ عن الذاكرة الجماعية.

في هذا الخضم، عرف المغرب انفراجا مهما على مستوى حرية التعبير. لكن تعدد المنابر وتنوعها التي كان من شأنه ترجمة هذا الانفراج لم يتزامن مع إصلاح يلائم المهنة مع الواقع الجديد. وإذا عرف المشهد الإعلامي الوطني طفرة نسبية عن طريق خلق وانتشار منابر إعلامية مستقلة. فذلك لم يكف لحد الآن في استتباب المهنية اللازمة.

إن مساهمة الصحافة الوطنية في المشروع التنموي، التي تعد عاملا أساسيا لإنجاح أوراشه، رهينة بتخلصها من كل أشكال الوصاية كيفما كانت وباللجوء إلى المهنية وإنتاج مؤهلات بشرية كفأة حتى تتمكن فعلا من تأطير ومراقبة المشهد السياسي ورد الاعتبار للفعاليات الحقيقية للبلاد ولتكون حارسا لذاكرتنا الجماعية. لبلوغ هذه الأهداف، لا مناص من تحرير القطاع من وصاية الدولة. كما للمجتمع المدني دور حاسم لكي يمثل قوة موازنة أمام القوة التي تمثلها الصحافة.

**رفع رهان التنمية كأولوية وطنية**

إن تحقيق التنمية رهين بتعبئة الموارد الضرورية. فإذا اعتبرنا أن التنمية مشروع في الأصل، فهو محكم بمنطق المشروع الذي يرتكز على استثمارات، يقوم المشروع باسترداد عائداتها وفق منهجية تعتمد على استخراج أكثر ما يمكن من الأرباح، مع التحكم المدروس في كل المخاطر المحتملة وتتبع محكم لجميع أطوار تنفيذ المشروع. وبالتالي، فهو يقتضي تخطيطا دقيقا وطبعا تضحيات طيلة مدة انجاز المشروع في انتظار عائداته.

وتبقى التعبئة الوطنية حول مشروع التنمية شرطا أساسيا لإنجاحه. ولضمان شروط إنجاح مشروع التنمية، لا مناص من مساهمة الجميع بشكل متوازن، لا على مستوى الاستثمارات ولا على مستوى التضحيات. بصفة خاصة، الدولة غير محكوم عليها بالتبني الدغمائي لمعايير الاستقرار الاقتصادي التي تضعها المؤسسات الدولية ما دامت تتناقض ومشروع التنمية.

إن التنمية تفقد كل معانيها وليس لها أدنى شروط التحقيق إذ لم تضع الإنسان في عمق اهتمامها. ولبلوغ هذه الغاية، يجب أن يكون العنصر البشري منظرا لهذه التنمية منجزا لها وفاعلا من أجلها ومنتفعا بها. وقد أبان الإنسان المغربي عبر العصور استعدادا طبيعيا للمساهمة في الأعمال الخلاقة وللمشاركة والتعبئة بفعالية حول القضايا الوطنية الكبرى والتي تشكل التنمية إحداها. إلا أن هذا الاستعداد يبقى مشروطا بحد أدنى من الجو المناسب والملائم. وكم من مغربي فجر طاقاته وعبر عن مؤهلاته الحقيقية وفرض نفسه على أعلى المستويات في دول أخرى وفرت له الظروف لذلك؟

وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار المغاربة المقيمين في الخارج، عينة معبرة عن الصفات الرئيسية التي تميز الشخصية المغربية. فمن جهة، وبفضل ظروف الحرية ونظام تحفيز الكفاءات المتاحة، استطاع العديد منهم التعبير عن مؤهلاته الكمينة. ومن جهة أخرى، ورغم اندماجهم في وطن إقامتهم وتعاقب الأجيال المزدادة هناك، فان وشائج الارتباط بالوطن الأصلي تبقى قائمة كتعبير صادق عن روح وطنية متميزة.

وإذا كانت مثل هذه الصفات والخصال تميز الشخصية المغربية بصفة عامة وتعد من العوامل الأساسية التي تؤهل المغاربة لرفع جميع التحديات، فان مساهمة المغاربة القاطنين بالخارج في مشروع التنمية يعد محفزا آخر لبلوغ الهدف التنموي المنشود.

ومن جهة أخرى، مشروع التنمية يرتكز في الأساس على إعطاء القيمة للثروات الطبيعية الوطنية التي تعد في ملكية كل المغاربة وبالتالي لهم الحق الضمني للاستفادة من عائداتها بطريقة عادلة ومتساوية. وبما أن هذه الثروات هي رأسمال جماعي للأجيال، فان استغلالها يأخذ بعين الاعتبار وجوب المحافظة عليها وعلى استمراريتها في تضامن طبيعي مع الأجيال القادمة.

إن استثمار ثرواتنا الوطنية بمفهومها الواسع، سواء تعلق الأمر بالطبيعية منها أو البشرية أو العلمية وكذا الثروات العمومية للدولة بفعل سيادتها، يمكن أن يخلق رصيدا هائلا من العمل يمكن أن يحول بدوره إلى ثروات.

إذا كانت التنمية مشروطة بإشراك واسع للمواطنين في تصورها وانجاز أوراشها وباستثمار جيد للطاقات والثروات وأيضا بتطبيق قواعد الحكامة العقلانية، فان بلوغ هذه العناصر يقتضي بالضرورة سن اللامركزية في الحكم على المستوى الجهوي، وحيث أن اللامركزية تعتبر هي نفسها إحدى أهداف التنمية، فلا يمكن تصورها في غياب طاقم سياسي وتقني محلي وجهوي قادر على النهوض بالمهام المفوضة له. وبالتالي يظل مستوى انجاز اللامركزية رهين بوثيرة إنتاج هذا الطاقم.

أمام التحديات المتعددة التي تواجه المغرب، والتأخير الذي عرفه من جراء معطيات موضوعية وذاتية، وعلى ضوء الموارد التي يمكن توفيرها وأخذا بعين الاعتبار الاكراهات التي تعترضه، لا يمكن للمغرب أن يرفع التحديات كلها في مرحلة واحدة. إن تسطير تراتبية الأولويات، شريطة أن تدخل في تصور شامل، من شأنها أن تحقق قفزات نوعية ومصيرية إذا ما وجهت كل الإمكانيات نحو هدف واحد في كل مرحلة من مراحل انجاز مشروع التنمية.

إن مشروع التنمية هو نتيجة لصيرورة منهجية تمر عبر مرحلتين:

* على المدى القصير: الرفع من الإنتاجية في كل أشكالها وفي كل المستويات والعمل على إصلاح أدوات واليات اقتطاع مستحقات المجتمع من عائداتها.
* على المدى المتوسط: التأهيل الاجتماعي وهيكلة الفضاء الإنتاجي.

بهذا الشكل نحقق الدورة: (الإنتاجية – التوزيع العادل للثروات – الرخاء الفردي والجماعي – الإنتاجية).

وبالتالي، تسمح هذه الدورة من تحقيق مشروع التنمية المنشودة التي ينعم فيها الفرد بالرخاء كثمرة لمجهود الجميع.

**اقتراحات حزب النهضة بخصوص النموذج التنموي الجديد**

تتلخص اقتراحات حزب النهضة فيما يتعلق بمشروع النموذج التنموي الجديد فيما يلي:

* **الجهوية كمسار لرفع رهان للتنمية:**

يتميز المغرب بـ " **انفراد الملكية المغربية بكونها من أعرق الملكيات في العالم**" وما تحمله هذه العبارة من خصوصيات محلية متجذرة في التاريخ وحائزة بذلك على شرعية راسخة في صلب الكيان المغربي.

وإذ تتجلى بقوة إشكالية المزج بين مبدأين في الظاهر متناقضين، يستلزمان جهدا واجتهادا مغربيا محضا لتجاوزهما، يبرز الإلحاح الملكي في طرح فكرة الجهوية والمنهجية التسلسلية المعتمدة في ذلك الطرح كفرصة تاريخية لإيجاد الصيغة المحلية لديمقراطية مغربية متشبعة بالثقافة المغربية وما أنتجته من قيم ومن مؤسسات متميزة عن باقي الدول تشكل صلب الهوية الوطنية.

وفي هذا الصدد، تشكل الجهوية مدخلا حاسما في تدليل المعادلة النظرية وما تطرحه من إشكالية توضيح دوائر وحدود السيادة ومن يعبر عنها أو من يمثلها في المغرب إذا ما تم تصورها وفق منظور فكري مغربي وتطبيقها بعيدا عن كل مزايدات باستثناء تلك المرتبطة بطبيعة المؤسسات التي تلائم الأمة المغربية وتتوافق مع خصوصياتها ومرتكزاتها التاريخية.

من هذه المنطلقات، إذا كانت الإرادة حقيقية في تأسيس تجربة مؤسساتية جديدة، **فإنها تقتضي بناء الهيكل الجهوي في معزل عن الموجود من مؤسسات منتخبة** على أساس ملائمة هذه الأخيرة مع التصور الجديد على المدى المتوسط، عوض أن تصاغ التجربة في خضم الموجود مما سيؤدي لا محال إلى إفراز نفس النتائج وبالتالي إهدار فرصة لا تعوض للتصالح وربط الأواصر مع تاريخ البلاد ووضعها في سكة التطور والتقدم نحو أفق رفاه المغاربة وعزة المغرب.

وإذ نستحضر ما تطرحه القضية الوطنية للوحدة الترابية من رهانات على البلاد، نؤكد أن فكرة الجهوية تضطلع بالمهمة الحاسمة في خلق وضع جديد يتمثل أساسا في وحدة وتناغم كل مناطق المملكة وبالتالي فرض توجه شمولي ومتساوي بينها.

وفي ذلك، ينطلق حزب النهضة من تصوره كمنطلق لإرادة سياسية لبلورة نهج ديمقراطي مغربي يليق برهان مواجهة الطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية الراهنة بتعقيداتها المتعددة.

بناء على ما سبق، تتلخص اقتراحات حزب النهضة فيما يتعلق بالجهوية فيما يلي :

1. **حذف مجالس العمالات والأقاليم**
	* التعليل : تقل درجات ومستويات المؤسسات الترابية المنتخبة لعدم فعاليتها وتناقض مستلزماتها المالية مع أوضاع البلاد. على هذا الأساس، يعتبر حزب النهضة أن الجماعة الترابية في حدود ترابية ذو حجم انساني ملتصقة بمجموعة شعبية معنية وباختصاصات تتعلق بالتدبير اليومي لشؤون المواطنين وجهة في حدود ترابية منسجمة معنية ببناء فضاء متجانس وملائم لتطلعات ساكنتها على مستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية يمثلان القاعدة المثلى والكافية لاحتضان جزء من السيادة الشعبية مع ما تتطلبه من توجيه وتحكيم شعبي للمنتخبين.
2. **حذف الوصاية على المؤسسات المنتخبة وتدعيم شرعيتها السياسية عبر ضبط المعايير الانتخابية**
	* التعليل : في حد ذاتها، تعتبر الوصاية تفاهة مبدئية تؤدي إلى امتصاص الشرعية الانتخابية وإفقاد للفعل الانتخابي لمدلوله الأصلي.
3. **تدعيم المراقبة البعدية عبر تدعيم قدرات المجلس الأعلى للحسابات وفروعه الجهوية**
	* التعليل : في مقابل الوصاية، نعتبر أن المجالس المنتخبة مسؤولة اتجاه الدولة في طريقة صرف الميزانيات الموضوعة رهن إشارتها للاضطلاع بمهامها وفق الضوبط والأحكام الصادرة عن الدولة. وفي هذا الباب، يطلع المجلس الأعلى للحسابات بمهمة المراقبة لإرشاد الدولة بكل خرق للقوانين من شأنه أن يتطلب تدخلا قضائيا وإخبار الناخبين بطرق تدبير المؤسسات التي انتخبوها. وللقيام بهذه المهام، يلزم المجلس الأعلى للحسابات إمكانيات مادية وبشرية في المستوى المطلوب.
4. **إصدار الجريدة الرسمية المتعلقة بالجماعات الترابية**
	* التعليل : إن الفعل الانتخابي لا يستكمل ما لم يكن الناخب متوفر على المعلومات الكافية لتكوين قناعة حول تدبير منتخبيه كما أن الفعل اليومي للمواطن لا يرقى إلى مستوى المواطنة الحقة ما لم يكن مؤطر بمقتضيات وأحكام مشهورة ومتعارف عليها. في كلتا الحاتين، تعتبر الجريدة الرسمية للجماعات الترابية ضرورة ممتزجة بوجود تلك الجماعات.
5. **إنشاء آلية قانونية ذات طابع إداري تتحدد في المرسوم والقرار والمذكرة خاصة بالهيئات المحلية والجهوية**
	* التعليل : إن المعاش اليومي في الحواضر والبوادي المغربية يفرز غياب آلية تدبير العلاقات الإنسانية مما ينتج عنه تشويها للفضاء العمراني وكثير من اللامبالاة مما يقتضي وجود آليات قانونية على الصعيد الإداري يمكن المؤسسات المنتخبة من تطويع الفعل الإنساني وفق مبدأ التعايش في رقعة جغرافية معينة، في احترام تام للقوانين الجاري بها العمل. كما أنه من شأن وضع مثل هذه الآليات فرز مجال للاجتهاد على صعيد المؤسسات المنتخبة من خلال المصادقة على المراسيم والقرارات من قبل المجالس الجهوية والمحلية.
6. **إخراج ميثاق وطني لللامركزية واللاتمركز**
	* التعليل : من شأن هذا الميثاق أن يحدد المهام الموكولة للدولة المركزية في تحديد السياسات العامة للبلاد والمهام الموكولة للجماعات الترابية في تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية طبقا للسياسات العامة للبلاد وتوضيح التنظيم المترتب عن ذلك الإجراء بجعل المناديب الوزاريين تحت سلطة وزاراتهم فيما يتعلق باحترام القوانين وسن السياسات العامة للبلاد وتحت سلطة الهيئات المنتخبة فيما يرتبط بتنفيذ البرامج المحلية، تحت تنسيق الوالي أو العامل.
7. **التحضير لانتداب السلطات التنفيذية إلى الجهات في القطاعات التالية :**
	* + التجارة والصناعة
		+ النقل
		+ السكن والتهيئ العمراني
		+ التكوين المهني
		+ الصحة
		+ الشؤون الاجتماعية
		+ الثقافة
		+ البيئة والماء
		+ الرياضة والشباب
		+ الرعاية والعناية بالمنشآت العمومية
	* التعليل : نرى في حزب النهضة أن الاختصاصات القابلة للانتداب تنحصر شكلا ومضمونا على المجالات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لتتمكن الهيئات الترابية المنتخبة من فرز أطر قادرة على الاضطلاع بمهام مختصة من هذا القبيل والتناغم مع المتطلبات العملية للناخبين في ظل التشريعات الموضوعة من قبل الدولة.

وضمانا لوحدة الكيان المغربي، نستثني من القطاعات القابلة للانتداب التعليم في الشق المتعلق بتحديد البرامج، الثقافة والإعلام العمومي خاصة السمعي البصري.

1. **قيام التقطيع الإداري للجهات على مبدأ رقعة جغرافية لا تتعدى عمالتين أو إقليميين إلا فيما يتعلق بالمدن الخاضعة لوحدة المدينة حيث يتم إقرارها كجهات**
	* التعليل : من المعايير الحاسمة في فعالية هيئة ترابية منتخبة حدود الرقعة الجغرافية المكونة لها لكي تكون من جهة ملتصقة وقريبة من الناخبين ومن جهة أخرى لتمكينها من أدوات الحكامة الجيدة والمسؤولة. وبحكم شساعة التراب الوطني فإن التقسيم الاداري الجهوي يقتضي الإكثار في عدد الجهات.
2. **تخصيص 33 % من الضريبة على الشركات و10% من الضريبة على الدخل لميزانية الجهات.**
	* التعليل : لخلق تنافسية بين الهيئات الترابية المنتخبة ودفعها إلى تبني سياسات محلية خالقة للثروات وتمكينها من جزء من العائدات المالية التي تتمخض عن اجتهاداتها، يرجع إليها ثلث ما حققته من ثروات رأسمال من خلال منجزات الضريبة على الشركات. كما يبرر هذا المقترح مع مبدأ تمويل الانتداب في القطاعات المزمع تفويضها إلى الجهة. أما الجزء المتعلق بالقيمة المضافة عن العمل، فتحصل الجهات على جزء منه يؤمن التضامن بين الجهات من خلال وضعه رهن إشارة هيئة للجهات الواردة في النقطة 10 أسفله.
3. **خلق هيئة للجهات**
	* التعليل : أخذا بعين الاعتبار مبدأ التضامن الوارد في الخطب الملكية وكذا المسؤولية التي يتحملها الملك، تضطلع هذه الهيئة بضمان تكافؤ المجهود داخل الجهات والتآزر بين الجهات وتكون تحت إمرتها ميزانية مكونة من 10% من الضريبة على الدخل تمول بها المشاريع المقدمة من قبل الجهات الأقل موارد أو إمكانيات يصدر على إثرها تقريرا عموميا.
4. **الانتخاب عن طريق الاقتراع المباشر وباللائحة وعلى دورتين**
	* التعليل : من العناصر الأساسية لإنجاح مشروع الجهوية أن يتم وضعه تحت الوصاية الشعبية التي لا تكتمل إلا بالاقتراع العام المباشر وفق برامج متنوعة. وبالنظر إلى طبيعة ونوعية المهام الموكولة للجهات، يفترض في المرشحين إلمامهم بالقطاعات التي ينوون تقلد زمامها، فإن الاقتراع باللائحة حسب القطاعات يكون عاملا في توضيح المهام والمسؤوليات على أساس أن تتشكل أغلبيات في الدور الثاني تحوز على الصلاحيات الكاملة لتسيير الجهة. ويتكون بالتالي المجلس الجهوي من أعضاء اللائحتين المتباريتين حيث تتشكل أغلبية ومعارضة. كما نقترح أن تكون مدة الانتداب خمس سنوات، في شهر مارس من السنة الثالثة للفترة الانتدابية لمجلس النواب.
5. **التنظيم الجهوي : مكتب الجهة ومجلس الجهة وإدارة جهوية**

التعليل : لإضفاء طابع ديمقراطي على الهيئات المنتخبة، يتشكل مكتب الجهة من اللائحة التي حازت على 50% وأكثر من الأصوات في الدور الثاني وتتكلف بتسيير شؤون الجهة في حين أن مجلس الجهة يتكون من اللائحة التي فازت بالأغلبية وجزء من اللائحة المعارضة ويضطلع بمهام مراقبة أعمال المكتب والتعبير عن طلبات الأقلية في الجهة والمصادقة على المراسيم والقرارات الجهوية.

**ترشيد الموارد المالية الوطنية وترسيخ العدالة الضريبية**

إذا كان المغرب على المستوى المالي دولة متوسطة بالنظر إلى افتقاره لموارد استثنائية، فذلك يحتم عليه أن يتعامل مع موارده المالية بعقلنة وبتحكم كبيرين وتوظيفها في المشاريع ذات النفع الجماعي المؤكد، بعيدا عن هواجس الأبهة وفي نطاق حرب معلنة على كل أشكال التبذير. وفي هذا الباب، يعتبر التقشف والحفاظ على الموارد المالية العمومية شكل من أشكال تعبئتها.

من جهة ثانية، وفي نفس السياق، يتحتم الاعتماد على المنطق الاستثماري في صرف الموارد المالية العمومية، كيفما كانت قيمتها ووجهتها، انطلاقا من عملية استشراف العائدات المنتظرة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، المادية منها أو السياسية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو البيئي وعلى المدى القصير والمتوسط والبعيد. وإذا اعتبرنا أن أي برنامج حكومي كيفما كانت طبيعته له أبعاد متعددة ومتنوعة ويتعدى حدود قطاع واحد، فذلك يفضي بالضرورة إلى التأكيد بأن أي صرف للموارد المالية من قبل قطاع واحد في معزل عن القطاعات الأخرى لا يحترم بالضرورة مبدأ الاستثمار النافع. الشيء الذي يؤكد الدور الرئيسي الذي تلعبه رئاسة الحكومة في ضمان الاندماج والانسجام في المشاريع الحكومية.

وفي ظل نظام اقتصادي يحد من قدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية، يتضخم دور إدارة الضرائب باعتبارها الأداة الأساسية لبلورة السياسة الاقتصادية للدولة والوسيلة الرئيسية لتعبئة المالية العمومية. ولكي تتمكن من الاضطلاع بمهامها المحورية، من الطبيعي أن تحظى إدارة الضرائب بعناية خاصة، باعتبارها في حد ذاتها استثمارا ذي عوائد حتمية.

**المقترحات**

1. تحديد التشكيلة الحكومية عن طريق القانون في 15 منصب وزاري مع اختصاصات محددة ودائمة، يعملون تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة وفي إطار سياسة حكومية مندمجة يسهر رئيس الحكومة بطريقة مباشرة على ضمان انسجامها واندماجها بين القطاعات الوزارية.
2. حذف من الميزانيات الفرعية للوزارات كل المصاريف ذات الطابع الاحتفالي والدعائي واستبدالها بغلاف مالي لدى رئاسة الحكومة يخضع تفعيله للتبرير ولموافقة رئيس الحكومة.
3. إلغاء الصناديق الخاصة الزائدة وإخضاع الصناديق الأخرى للوصاية المباشرة لرئيس الحكومة ولمراقبة مجلسي البرلمان.
4. إخضاع المؤسسات العمومية بكل أشكالها لمراقبة مجلسي البرلمان مع الرفع من إسهامها في الميزانية العامة.
5. إصدار قانون للأجور والامتيازات في المؤسسات العمومية.
6. إخضاع برامج التعاون الدولية القطاعية لوصاية رئيس الحكومة مع إخضاعها لمراقبة مجلسي البرلمان.
7. تقديم قوانين التصفية إلى مجلسي البرلمان في غضون الستة أشهر الموالية لنهاية السنة المالية.
8. إلغاء نظام تقاعد الوزراء والبرلمانيين.
9. تمكين إدارة الضرائب بالعناية خاصة للتقليص من التهرب الضريبي ومنحها كل الإمكانيات الضرورية لبلوغ هذا الهدف.
10. اعتماد مراجعة على الضريبة عن الدخل على أساس الرفع من القدرة الشرائية للمداخيل الصغرى وضمان العدالة عبر تخفيف الكاهل على المأجورين والموظفين وإنشاء ضريبة على الثروة.
11. اعتماد مراجعة على الضريبة عن الشركات تشجع على الإنتاجية وتحارب بحزم منطق المضاربة بجميع أشكالها والتهرب الضريبي.

**تكريم الثقافة والعناية بالتراث الوطني والاعتناء بتاريخ الأمة**

تمثل أصالة وتجدر التاريخ المغربي وما نتج عنهما من غنى ومن تنوع ثقافي إحدى المقومات الرئيسية للهوية المغربية. وعلى مدى الزمن وحتى في أسوء مراحله، كونت الثقافة المغربية أحسن وقاية للشخصية المغربية مما أكسبها نوعا من الحصانة وكثيرا من مميزات التفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى.

كما يستخلص من التاريخ أن مراحل الأوج تزامنت مع العناية التي تم إيلائها للفكر والثقافة والفن والمكانة التي تم احتلالها من قبل رجال الفكر والثقافة والفن بصفة خاصة.

ويستخلص أيضا من التاريخ المغربي أن الثقافة تلعب دورا أساسيا في خلق ظروف الالتحام المجتمعي وتفعيل الأحاسيس الإنسانية المثلى وتوطيد العلاقات الإنسانية داخل المجتمع.

من جهة أخرى، تعتبر الذاكرة الجماعية من عوامل إغناء الوعي الوطني وتجسيد الوحدة الوطنية وتدعيم الهوية الوطنية. كما يعتبر الاستثمار في الذاكرة الجماعية من المهام الاستراتيجية للدولة توظفها عن طريق الحفاظ على التراث الوطني بجميع أشكاله وتشجيع البحث في التاريخ المغربي وتدعيم الأعمال الفكرية والثقافية والفنية التي تعتني بالقضايا التاريخية وتنويع فرص حفظ الذاكرة.

**الاقتراحات**

1. مضاعفة الغلاف المالي المخصص للقطاع الثقافي مع تخصيص موارده للعناية بالإبداعات الفكرية والثقافية والفنية والتراثية على جميع أشكالها.
2. الإعفاء من الضرائب كل الأنشطة ذات الطابع الفكري والثقافي والفني والتراثي.
3. إصلاح القنوات التلفزية العمومية مع تنويع البرامج ذات البعد الثقافي والفني والفكري.
4. تدعيم وتشجيع الأبحاث التاريخية والأنثربولوجية على صعيد الجامعات المغربية.
5. اعتبار الصناعة التقليدية من المقومات الثقافية للمغرب وضم قطاعها لوزارة الثقافة.

**تأهيل الشباب وفتح باب الأمل أمام المجتمع**

في ظل المؤشرات الاجتماعية المتأزمة، تظل بطالة الشباب الحامل للشهادات من أهم المعيقات التي تمنع من استتباب الأمل في المستقبل. وحيث أن استتباب الثقة مستحيل في غياب الأمل في المستقبل وأن تجسيد الثقة يظل رهين بالمجهودات التي تقوم بها السلطات العمومية للاقتراب من هموم ومشاكل الفئات الاجتماعية المعنية، فإن ربح ثقة الشباب المغربي مرتبط بشكل وثيق بقدرة الدولة على معانقة مشاكله، خاصة تلك المتعلقة بمستقبله بصفة عامة.

من جهة أخرى، وبالنظر للطاقات الطبيعية التي يحملها، فإن العناية بالشباب والعمل على ربح ثقته كمرحلة قبل انخراطه في الأوراش الوطنية يعتبر استثمارا سياسيا رئيسيا.

**المقترحات**

1. التنسيق مع الجمعيات المهنية لتنظيم أسلاك للتأهيل في قطاعها وحسب حاجياته موجهة للشباب الحامل للشهادات تلتزم بتوظيفهم في نهاية مدة التأهيل وتخصص بمقتضاها الدولة منحة شهرية لكل شاب انخرط في هذه العملية طيلة مدة التأهيل.
2. الإعفاء من الضريبة عن الدخل لمدة معينة لكل توظيف لشاب حامل لشهادة جامعية انخرط في برنامج التأهيل.
3. تنظيم لقاءات وطنية بمساهمة الجمعيات المهنية ومجالس الكليات يخلص إلى وضع آليات التنسيق لملائمة التكوين الجامعي حسب حاجيات سوق الشغل مع العمل على تمثيل الجمعيات المهنية في مجالس الجامعات.